الاجتهاد في النقد الرجالي
(دراسة في المسلك الرجالي للشيخ محمد السند)

الأستاذ الدكتور
حسين سامي عبد الصاحب شير علي

الباحث
مصطفى ماجد هاشم الدالي

جامعة الكوفة - كلية الفقه

الاجتهاد في النقد الرجالي
(دراسة في المسلك الرجالي للشيخ محمد السند)

الأستاذ الدكتور **الباحث**
حسين سامي عبد الصاحب شير علي **مصطفى ماجد هاشم الدالي**
جامعة الكوفة – كلية الفقه

الملخص

ساد لمدة من الزمن مسلك اعتمد رواده في النقد الرجالي على الفتاوى الرجالية التي اصدرها اعلام القدماء في مصنفاتهم التي الفوها في هذا المجال، ولكن هذا الاعتماد على هذا المسلك ضريبته اهمال جملة من الروايات المهمة في بابها لكون احد رواتها مجهول او متهم، وفي قبال ذلك برز مسلك لدى جملة من الاعلام اعتمدوا الاجتهاد في نقد الرواة من خلال تجميع جملة من القرائن الموصلة الى الاطمئنان بوثاقة الرواة بناء على القول بان الوثوق والاطمئنان بحال الراوي كاف في الأخذ بمروياته، كما بنى على ذلك جملة من العلماء في باب حجية قول الرجالي. وممن سلك هذا المسلك الشيخ محمد السند، اذ اختار فتح باب الاجتهاد في النقد الرجالي والدعوة الى التحقيق في التراث الروائي وتحصيل القرائن لتوثيق جملة من الرواة المجاهيل او من اتهم في بعض جهاته، وقد عقد هذا البحث لتناول مسلك الشيخ السند في هذا الباب، وقد تكون من مقدمة وثلاثة مطالب: الاول: الشيخ محمد السند (السيرة والمنهج الرجالي)، الثاني: مسلك تجميع القرائن في ضوء الاجتهاد الرجالي عند الشيخ محمد السند. الثالث:نموذج تطبيقي للاجتهاد الرجالي عند الشيخ محمد السند.

الكلمات المفتاحية: (الاجتهاد، النقد الرجالي، الشيخ السند، القرائن، مسلك، الوثوق، الاطمئنان).

Diligence in male criticism

(A study in the male behavior of Sheikh Muhammad Al-Sanad)

Prof. Dr. Hussein Sami Abdul Saheb Sher Ali

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

Mustafa Majed Hashem Al-Daly

Under the supervision of the professor

Abstract:

For a period of time there was a behavior whose pioneers in male criticism relied on the male fatwas issued by the leaders of the ancients in their works that they made in this field. A behavior of a group of media who relied on ijtihad in criticizing the narrators by compiling a set of clues that lead to the reassurance of the narrators 'trustworthiness based on the saying that trust and confidence in the narrator's condition is sufficient to take his narrations. Among those who followed this path is Sheikh Muhammad Al-Sanad, as he chose to open the door to diligence in male criticism and to call for investigation into the narrative heritage and collecting clues to document a group of unknown narrators or those accused in some of its directions. From an introduction and three demands: the first: Sheikh Muhammad al-Sanad (The Biography and the Male Approach), the second: The course of collecting clues in the light of male jurisprudence according to Sheikh Muhammad al-Sanad. The third: An applied model of male jurisprudence according to Sheikh Muhammad Al-Sanad

المقدّمة:

مرّ النقد الرجالي منذ نشوءه عند القدماء وحتى عصرنا الحاضر بمراحل متعدّدة، وقد كان للقدماء مسالك وطرق في تعاملهم مع المفردات الرجالية، إذ كانوا يهتمون بالقرائن، ويرون أن لها دوراً بارزاً في تحصيل الحكم الرجالي، وقد كان لكلٍّ منهم رأيه في هذا الباب، ويدلّ على ذلك اختلافهم في الأحكام الرجالية، إذ لو كان مستندهم وطريقتهم واحدة في الاعتماد على الراوي والأخذ بالأخبار لما كان هناك «مجالٌ

للاختلاف بينهم، فالتعارض في الجرح والتعديل في الأُصول الرجالية المتقدّمة ممّا يكشف عن عدم التواتر في مستند آرائهم، بل ولا كونها نابعةً من الحس»[1].

وعند مراجعة عباراتهم في أبحاثهم وكتبهم يُلاحظ أنّ أحكامهم الرجالية لم تكن مبنيةً دائماً على الحسّ أو شهادة المعاصر المسندة، وإنما أحياناً . بل كثيراً . يلاحظ اعتمادهم على مضامين المرويات، أو على مشايخ الراوي، وكذلك ما يتعلّق ببيئته العلمية وانتماءاته الفكرية، فهذا الشيخ الطوسي يصرّح في عبارةٍ له بأنّ جملةً من القرائن لها الأثر الكبير في أخذ مرويات الراوي وردِّها، من خلال ملاحظتها والنظر فيها، إذ قال: «وإن كان ما روَوْه ليس هناك ما يخالفه، ولا يُعرف من الطائفة العمل بخلافه، وجب أيضاً العمل به إذا كان متحرِّجاً في روايته، موثوقاً في أمانته، وإن كان مخطئاً في أصل الاعتقاد، ولأجل ما قلناه عملت الطائفة بأخبار الفطحية...»[2].

إلى أن برز في القرن السابع الهجري مسلكٌ جديد يجعل الراوي هو المدار والأساس في قبول الخبر، من خلال اعتماد السند في تصحيح الأخبار، وجعل الأحكام الرجالية التي أطلقها القدماء على الرواة هي الفيصل في تحديد حال الراوي، بناء على كونها شهاداتٍ حسّية بحال الراوي . على فرض ثبوت ذلك . وكان رائد هذا المسلك السيد ابن طاووس (ت٦٧٦هـ) وتلميذاه: العلّامة ابن داوود (ت٧٠٢هـ) والعلّامة الحلي (ت٧٢٦هـ)، وبقي هذا المسلك له روّاده إلى يومنا هذا، مع أنّ هناك محاولاتٍ كثيرةٍ برزت بعد ذلك، تدعو إلى عدم الاعتماد مطلقاً على الفتاوى الرجالية لدى القدماء، وإنّما جعلها إحدى القرائن، إذ لا بدّ من استفراغ الوسع في تحصيل حال الراوي، خصوصاً في الرواة الذين لم يرد في حقِّهم حكمٌ رجاليّ، فإنّ جعل الأحكام الرجالية عند القدماء هي الفيصل في الحكم نتيجتها إهمال هؤلاء الرواة وترك مروياتهم، لذلك دعا جملةٌ من الأعلام إلى ضرورة بذل الوسع في تحصيل حال الراوي، من خلال تجميع القرائن والاجتهاد في تحصيل الحكم على حال هؤلاء الرواة، من ذلك ما ذكره الوحيد البهبهاني (ت١٢٠٦هـ) في أقسام الرواة، إذ بيّن أنّ هناك رواةٌ حُكم بضعفهم وآخرون حُكم بوثاقتهم، بينما بقي «قسمٌ ثالثٌ منهم، إن لم يساووا القسمين الأوّلين عدداً، فلا يقلّون عنهم كثيراً، وهم مَن لم يُعلم حالهم ولم يتبيّن شأنهم، وهم المشار إليهم بالمجاهيل الذين يُنظر في أمرهم» وبين أنّه لا بد من «سعي المستنبط

واجتهاده؛ فلربما تتوفّر لديه جملة من القرائن التي تعزّز لديه الثقة ببعض الرواة فيسكن إلى نقلهم، أو العكس فتنعكس النتيجة»[٣].

وفي خضمّ هذا الصراع الفكري بين أصحاب هذه المسالك، اختار الشيخ محمد السند مسلك الاجتهاد في التوثيقات والتضعيفات الرجالية، من خلال تجميع القرائن والأمارات والشواهد حول أحوال الرواة، للوصول . من خلال مراكمتها مع بعضها البعض . إلى أحكامٍ رجاليةٍ تُخرج جملةً من الرواة من حيز الجهالة إلى حيز الاعتماد وربما الوثاقة، بل ذهب إلى أكثر من ذلك؛ إذ اختار أيضاً أن يعيد النظر في بعض الأسباب التي أدّت إلى تضعيف جملةٍ من الرواة، كرواة المعارف مثلاً، والبحث عن حالهم، والوصول إلى توثيق بعضهم.

لذلك سيتناول البحث دور الاجتهاد في النقد الرجالي عند الشيخ محمد السند، من خلال ثلاثة مطالب: الأوّل: الشيخ محمد السند (سيرة ذاتية). الثاني: مسلك تجميع القرائن في ضوء الاجتهاد الرجالي عند الشيخ محمد السند. الثالث: نماذج تطبيقية للاجتهاد الرجالي عند الشيخ محمد السند.

المطلب الأوّل

الشيخ محمد السند (السيرة والمنهج الرجالي)

أوّلاً: شذرات من سيرته ونشأته العلمية[٤]

وهو الشيخ محمد بن الحاج حميد . من تجّار البحرين . وُلِد في شهر رجب سنة (١٣٨٢هـ)، في دولة البحرين، وقد بدأ دراسته الابتدائية في السن الرابعة والنصف من عمره، وبما أنّ هذا السن أقلّ من السن القانوني للدراسة، خضع لامتحان ذكاءٍ خاصٍّ، وبناءً على اجتيازه له قُبل للدراسة على الرغم من صغر سنِّه، إلى أن أنهى دراسته الثانوية في دولة البحرين، وعمره حينها خمسة عشرة سنة.

وبعد أن حصل على شهادة الدبلوم توجّه عن طريق بعثةٍ دراسيةٍ إلى لندن في كلية (ديويد گيم) للدراسات العليا قسم الهندسة، فحاز على شهادة فوق الدبلوم ضمن مدّة سنةٍ واحدةٍ، وفي السنة التي تليها التحق بالكلية التخصّصية (الأمبريال)، وفي أواخر

السنة صار يتفكّر فيما يواجهه مذهب أهل البيت (عليهم السلام) من إشكالات وشبهات لا منشأ لها، ولا هدف لها سوى توهين المذهب وتضعيفه، وأنّ التراث الديني للمذهب يحوي في طيّاته أفضل الأجوبة وأقواها، ومن هذا المنطلق بدأت فكرة ترك الدراسة الأكاديمية في بريطانيا تراوده، حتى عزم على ذلك متوجهاً إلى مدينة قم المقدسة.

وقد عارض مشروعه هذا كثيرون، منهم بعض أصدقائه وبعض أساتذته، وكان من أشدّ المعارضين لمشروعه هو أحد الأساتذة يهودي الديانة، إذ عرض عليه أن يتكفّل بجميع ما يحتاجه في دراسته في لندن، لكنّ مساعية لم تجد آذاناً صاغية، إذ كان الشيخ مصمّماً على قراره، ولا همّ له حينها سوى كيفية ذهابه إلى قم المقدّسة، إلى أن حصل على فرصةٍ مواتيةٍ، وذلك في الذكرى السنوية الأُولى لانتصار الثورة الإسلامية في إيران، إذ دُعيَ مجموعةٌ من الطلبة الجامعيين للمشاركة في مؤتمرٍ فكريٍّ، وكان الشيخ من بينهم، فجاء من لندن إلى طهران، ولم يذهب إلى ذلك المؤتمر، وإنّما توجه مباشرةً إلى مدينة قم المقدسة.

وبعد وصوله إلى مدينة قم المقدسة، عزم على الإقامة فيها، والشروع في الدراسة الحوزوية، وبعد تجاوزه لصعوباتٍ واجهته، وبالإصرار والمثابرة أكمل مرحلة المقدمات والسطوح والسطوح العليا، ودخل مرحلة البحث الخاج وهو في سن الحادية والعشرين من عمره، وذلك في نهاية عام (١٤٠٣هـ)؛ وذلك لمواصلته التحصيل بكثافة، إذ كان مستوعباً للعطل الصيفية وغيرها، حتى في الساعات المسائية من يومه الدراسي.

ومن بين العلماء الذين حضر دروسهم وأبحاثهم العلمية:

١. سماحة آية الله العظمى المرجع الديني السيد محمد الروحاني، حضر عنده ما يقارب (١٢ سنة)، في بحوثه الفقهية والأُصولية، وكذلك شارك في جلسة الاستفتاء الخاصة به قريباً من ثلاث سنوات.

٢. سماحة آية الله العظمى السيد علي الفاني الأصفهاني، حضر عنده لمدّة سنتين، وذلك في بحثه لكتاب الطهارة والصلاة والمكاسب وكذلك حضر دورته الأُصولية.

٣. سماحة آية الله العظمى الشيخ الميرزا جواد التبريزي، حضر أبحاثه في الفقه والأُصول، كما واشترك في جلسته العلمية عند كتابته لمنهاج الصالحين.

٤. سماحة آية الله العظمى المرجع الديني الشيخ حسين الوحيد الخراساني، حضر أبحاثه الأُصولية لمدّة ثماني سنوات.

٥. سماحة آية الله الشيخ المحقّق الكجوري النوري (أحد تلامذة المحقّق العراقي)، حضر أبحاثه مدّةً من الزمن، ومن ضمن العبارات التي قالها في حقّ الشيخ وهو في سنته الثالثة من البحث الخارج: «أنا مطمئنٌ الآن من قوّتك وقدرتك في الملكة العلمية والاجتهادية في العقائد، التي من خلالها تستطيع أن تُميّز بين الصواب والخطأ في مختلف المدارس العقائدية والكلامية والتفسيرية والعرفانية والفلسفية»[٥].

أمّا فيما يخص علم الحديث والرجال، فقد حضر عند كلّ من:

١. السيد محمود الدهسرخي المتتبّع في علم الحديث . والد زوجته، صاحب كتاب مفتاح الكتب الأربعة . حضر عنده واستفاد من خبرته في علم الحديث كثيراً.

٢. سماحة آية الله العظمى السيد علي الفاني الأصفهاني (قدس سره)، إذ حضر عنده مدّةً من الزمن، واستفاد من إفاضاته في علم الحديث والرجال، إذ كان يتبنّى مسلك تجميع القرائن لتحصيل الاطمئنان بحال الرواة، كما قرّر ذلك في كتابه (بحوث في فقه الرجال)[٦].

وفي وقتٍ مبكّرٍ من حياته العلمية باشر بتدريس البحث الخارج في علمي الفقه والأُصول، وذلك في عام (١٤١١هـ)، بطلبٍ من أُستاذيه: سماحة السيد محمد الروحاني، والميرزا هاشم الآملي، فقد كانا يريان في الأهلية للمباشرة بتدريس البحث الخارج، كما درّس إلى جنب الفقه والأُصول، التفسير والرجال والعقائد، وكان مستمرّاً بالدرس والتدريس حتى في أيّام العطل.

وفيما يخصّ البحث في علم الرجال والحديث، فقد درّس ثلاث دورات في هذا المجال:

الأُولى: تناول فيها بعض أبواب خاتمة مستدرك للميرزا النوري (ت١٣٢٠هـ).

الثانية: بحث فيها بعض القواعد العامّة في علم الرجال.

الثالثة: تناول فيها المدارس والمناهج الرجالية، مقارناً بين آرائها.

وقد صدرت بحوثه الرجالية في ثلاث مجلّدات (بحوث في مباني علم الرجال، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال وأثره في التراث العقائدي، الغلو والفرق الباطنية . رواة المعارف بين الغلاة والمقصرة)[٧].

ثانياً: المسلك والمنهج الرجالي عند الشيخ محمد السند

لا يخفى ما مرّ به البحث الرجالي من تطور وتغيير على مرّ العصور بين القدماء والمتأخرين، ما يشمل مسالكهم الرجالية، وما أفرزه مسلك تجميع القرائن من نتائج رجالية؛ إذ اعتمد على تجميع القرائن والشواهد والأمارات للوصول إلى درجة من الوثوق والاطمئنان بحال الراوي، وعدم الاقتصار على فتاوى الأعلام القدماء في كتبهم الرجالية، مع عدم إغفال سائر المدارس والمباني.

وقد اختار الشيخ محمد السند هذا المسلك، إذ بنى على اعتماد القرائن في تحصيل الوثوق والاطمئنان بالخبر، وكذلك الاعتماد على القرائن في تحصيل الوثوق والاطمئنان بوثاقة الراوي، فالأساس عنده هو حصول الوثوق والاطمئنان، لذلك قال: «بل اللازم هو حصول الاطمئنان والوثوق بالصدور وبوثاقة الراوي، بعد تظافر وتعاضد القرائن وتراكمها، بنحوٍ تزداد درجة الاحتمال إلى درجة الاطمئنان و الوثوق، فيكفي في قرينة التوثيق كونها مولِّدةً للظنّ و لو الضعيف غير المعتبر، غاية الأمر إنّه لا بدّ من انضمام قرائن أُخرى تصاعد من الاحتمال و الظن إلى درجة الوثوق»[٨].

مع أنّ الاكتفاء بالفتاوى الواردة في الكتب الرجالية القديمة هي طريقةٌ سادت لمدّةٍ من الزمن، وأنّ علماء الرجال قد اجتهدوا في مباحث كثيرة أُخرى من هذا العلم وبذلوا في ذلك جهوداً بالغة ومثمرة جدّاً، إلّا أنّ «التقليد الذي ألبس ثوب وطابع الشهادة الحسية، أو حجّية عمالقة أهل الخبرة ونحو ذلك من الوجوه، جعل لثلةٍ من أرباب الجرح والتعديل الوصاية على التراث الديني الروائي، وهذه الظاهرة ليست مقصورة على الخاصّة فحسب، بل هي عند العامّة أشدّ». فإنّ علم الرجال علمٌ ذو أهمّيةٍ بالغةٍ، والتعامل معه يقتضي التصرّف بحذرٍ ودقّة، «لما افتُرض له من الوصاية على التراث الروائي، والذي هو مادةٌ وحيانيةٌ نزلت في قوالب ألفاظ بشرية، تناقلتها صدور وألسن الرواة، ولمّا كان هذا العلم بهذه المثابة كان التحقيق والاجتهاد في هذا العلم

بالغ الخطورة أيضاً، وممّا يترتب عليه صياغة معالم الدين والمذهب والمنهاج لأئمّة الهدى (عليهم السلام)»[٩].

وما ذهب إليه الشيخ السند في هذا المسلك ليس رأياً شاذاً، إذ سلكه مجموعةٌ من العلماء الكبار في هذا الفن، منهم العلامة الوحيد البهبهاني، والمحقق الداماد (ت١٠٤١هـ)، والميرزا حسين النوري، والعلامة المامقاني (ت١٣٥١هـ)،... وغيرهم[١٠].

وقد بنى الشيخ مسلكه الرجالي على أُمورٍ، منها[١١]:

الأوّل: عدم جعل المدار في توثيق الراوي على عدالته فقط، وإنّما لا بدّ من مراعاة خبرويّته وضبطه و إتقانه أيضاً، كما لا بدّ من ملاحظة صفات مضامين مروياته، وما يطرأ عليها من صفات من قبيل اختلاف النُّسخ أو الهجر من قبل الأصحاب، ممّا يؤدي إلى تناقص احتمال الوثوق وعدم تداولها بين طبقات الرواة.

الثاني: عدم حصر التوثيق بوجود فتوى رجالية على ذلك، أو أن تكون هناك بيّنة على وثاقة الراوي أو شهادة العدل الواحد، وإنّما لا بدّ من حصول الوثوق والاطمئنان بوثاقة الراوي، من خلال تراكم القرائن وتعاضدها إلى أن ترتفع درجة الاحتمال إلى درجةٍ عاليةٍ تولّد وثوقاً واطمئناناً بها، فبناءً على ذلك يُكتفى بقرينة التوثيق أن تكون مولِّدةً للظنّ وإن كان ضعيفاً، غاية الأمر أنّه وفي هذا الحال يتوجب تكاثر القرائن وانضمامها لبعضها لتتصاعد درجة الاحتمال والظن إلى مرحلة الوثوق.

الثالث: عدم الانسداد في باب الجرح والتعديل؛ إذ إنّ تحصيل القرائن على أحوال الرواة غير متعذرٍ وإن لم يكن سهلاً، فبالتتبّع الدقيق والبحث والتمحيص يمكن تحصيل جملةٍ من القرائن المتعلقة بأمانة الراوي وخبرويته، وكذلك ما يتعلّق بمضامين مروياته وما يطرأ عليها من أحوال.

الرابع: بناءً على مسلك تجميع القرائن، تتّسع مصادر النقد الرجالي، من خلال تتبّع حال المفردة الرجالية في كلّ ما يكون له دخالةٌ في تحصيل الوثوق والاطمئنان بحال الراوي، ككتب الفهارس والمشيخات وكتب الحديث والتاريخ.

الخامس: عدم كون الفتاوى الرجالية التي أطلقها الرجاليون القدماء هي الحجّة المطلقة والتي يؤخذ بها من باب التعبّد المطلق، وإنّما تُراجع القرائن الأُخرى، كما تتمّ مراجعة القرائن التي استُند إليها في الحكم الرجالي الذي تمّ إطلاقه، «فكم من تضعيفٍ بنى عليه القمّيون أو البغداديون لم يعتدّ به المتأخّرون، كما هو معروف في درجة الغلوّ والتفويض ونحوها من المسائل الاعتقاديّة، وكالإدمان لروايات المعارف، بل إنّهم قد يجعلون الراوي كذّاباً في أمانة نقله لكونه كثيراً ما يروي طائفة خاصّة من المعارف كما وقع حتّى لمثل الفضل بن شاذان»(١٢).

المطلب الثاني:

مسلك تجميع القرائن في ضوء الاجتهاد الرجالي عند الشيخ محمد السند

ذهب الشيخ محمد السند إلى اعتماد المنهج التحليلي في بحثه للمفردات الرجالية؛ وذلك لأنّه يرى أنّ البحث الرجالي لا يختلف عن البحث التاريخي، وأنّه جزءٌ مقتطعٌ من علم التاريخ، وله به صلةٌ وثيقةٌ، فلا انسداد عنده في النقد الرجالي، وإنّما الباب في الجرح والتعديل مفتوحٌ، ولا بدّ من الاجتهاد والبحث في حال المفردات الرجالية في كلِّ مصدرٍ ومواردٍ يمكن أن يتحصّل فيه معلومةٌ نافعةٌ، وقرينةٌ يمكن أن تؤثّر في تحصيل الوثوق والاطمئنان بحال المفردة الرجالية.

وقبل الخوض في بيان المراد من الاجتهاد الرجالي عند الشيخ السند، لا بأس بإلقاء نظرةٍ على مصطلح الاجتهاد وبعض ما يرتبط به بإيجاز:

. الاجتهاد في اللغة:

على وزن الافتعال، وهو مشتقٌ من الفعل (جهد)، ويُراد به: بلوغ غاية الأمر ببذل الوسع والمجهود.

قال الفراهيدي: «والجهد: بلوغك غاية الأمر الذي لا تألُ عن الجهد فيه. تقول: جهدت جهدي، واجتهدت رأيي ونفسي حتى بلغت مجهودي. وجهدت فلاناً: بلغت مشقّته، وأجهدته على أن يفعل كذا»(١٣).

وقال الجوهري: «والجَهد ـ بالفتح ـ من قولك: اجهد جهدك في هذا الأمر، أي: ابلغ غايتك. والاجتهاد والتجاهد: بذل الوسع والمجهود»(١٤).

وإلى هذا المعنى أشار ابن فارس في معجمه، إذ قال: «الجيم والهاء والدال أصله المشقة، ثمّ يُحمل عليه ما يقاربه. يُقال: جهدت نفسي وأجهدت والجهد الطاقة»[١٥].

الاجتهاد في الاصطلاح:

ورد تعريف الاجتهاد في اصطلاح الأُصوليين بأنّه: «بذل الجهد في استخراج الأحكام الشرعية»[١٦]. وعرّفه آخرون بأنّه: «استفراغ الفقيه الوسعَ في تحصيل الظن بحكمٍ شرعيّ»[١٧].

وعُرِّف أيضاً بأنّه: «بذل المجهود في طلب المقصود من جهة الاستدلال»[١٨]. كما قيل في تعريفه أنّه: «بذل الوسع في بلوغ الغرض»[١٩].

إذاً فالمعنى المشترك بين التعاريف اللغوية والاصطلاحية التي وردت للفظِ ومصطلحِ الاجتهاد هو: بذل الوسع قدر الاستطاعة واستفراغه في تحصيل مقصودٍ معين.

وهذا المقصود تارةً يكون نفس الحكم الشرعي، كما ورد في بعض التعاريف، وأُخرى يكون من مقدمات الحكم الشرعي، وذلك في حالة البحث عن حال راوٍ ورد في سند رواية يراد استنباط حكم شرعي منها، فإنّ البحث في القرائن التي تنفع في تحصيل ومعرفة حال الراوي ومراكمتها مع بعضها للوصول إلى وثوقٍ واطمئنانٍ بحال الراوي يعدّ اجتهاداً في مقدّمات الحكم الشرعي.

. أنواع الاجتهاد:

إنّ مفهوم الاجتهاد بحسب دلالة المصطلح له أنواعٌ وأقسامٌ متعدّدةٌ، من جهاتٍ وحيثياتٍ متعدّدة:

فمن جهة مصادر الاجتهاد وآلياته له أقسام:

فمنه ما يكون مقبولاً وقائماً على أُسسٍ صحيحةٍ، معتمداً على القرآن الكريم والروايات الشريفة الصادرة عن الرسول والأئمة الطاهرين (عليهم السلام)، إذ يتّبع فيه المجتهد الطريق الصحيح للوصول إلى الحكم الشرعيّ، من خلال تتبّع الآيات الكريمة والروايات الشريفة، وغير ذلك من مصادر الاستنباط، ولا يُفتي بناءً على رأيه الخاص أو هواه أو استحسانه، وإنّما يكون عملُه مبنياً على ضوابط ممنهجة عقلية ومنطقية، متّبعاً الخطوات الصحيحة في ذلك، وسائراً وفق المناهج الأُصولية المعتمدة[٢٠].

ومنه ما يكون مبنياً على الرأي والاستحسان، والقياس، إذ يقوم المجتهد[٢١] بإعمال رأيه الخاص في حال فقدان النص الشرعي (الآيات والروايات)؛ ليتوصّل إلى حكمٍ شرعيٍّ في مسألةٍ ما، ويتأثّر هذا النوع من الاجتهاد بطبيعة الحال بالأهواء والأذواق والآراء المتعدِّدة، وغير ذلك من الأقسام[٢٢].

كما وينقسم الاجتهاد من حيث نوع الحجّة على نوعين[٢٣]:

الأوّل: الاجتهاد العقلي، وهو ما كانت حجّية مصادره عقليةً محضةً، تنتج علماً وجدانياً، ومن أمثلة ذلك مسائل المستقلّات العقلية في علم الأُصول، وكذلك قواعد لزوم دفع الضرر المحتمل، وقبح العقاب بلا بيان، إلى غير ذلك من المسائل.

الثاني: الاجتهاد الشرعي، وهو الاجتهاد الذي يحتاج إلى إمضاء الشارع وجعله؛ ليكتسب درجة الحجّية، من ذلك: الإجماع، والاستصحاب، ومباحث الأُصول العملية؛ فإن حجّية الحكم الشرعي المستنبط بواسطة أحد هذه الأدلة بحاجةٍ إلى إمضاءٍ وجعلٍ شرعيٍّ.وهناك تقسيماتٌ أُخرى للاجتهاد من حيثياتٍ مختلفةٍ، ذكرها علماء الأُصول في محلّها[٢٤].

. أثر الاجتهاد في النقد الرجالي في استنباط الأحكام الشرعية

يحتاج الفقيه إلى تحصيل بعض المقدمات ليتمكّن من استنباط الأحكام الشرعية، من قبيل علوم اللغة العربية، كعلم الصرف، وعلم النحو، وعلم البلاغة، وغيرها من علوم اللغة العربية، فهذه العلوم يحتاجها الفقيه لفهم الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة، فكلاهما عربيان ولا يمكن التوصّل إلى المراد من الكلام إن لم يكن الفقيه محيطاً بهذه العلوم.

كما يحتاج أيضاً بعض العلوم ذات العلاقة المباشرة بالروايات من قبيل علم الأُصول وعلوم الحديث والرجال، إذ يحتاج إلى العلم بالأحاديث المرتبطة بالأحكام وأماكن تواجدها، وكذلك كيفية التعامل معها، ويحتاج إلى العلم والدراية بالنقد الرجالي والجرح والتعديل، فإنّ علمه بهذه العلوم يعدّ من المقدِّمات إلى توصّله لاستنباط الأحكام الشرعية، وقد ذكر العلماء ذلك في موارد متعدّدة، فمثلاً أشار الفاضل التوني (ت١٠٧١هـ) إلى ذلك قائلاً: «فيما يحتاج إليه المجتهد من العلوم، وهو تسعة: ثلاثة من العلوم الأدبية، وثلاثة من المعقولات، وثلاثة من المنقولات»[٢٥].

وقال السيد الخوئي في بحث الاجتهاد: «والعمدة فيما يتوقّف عليه الاجتهاد بعد معرفة اللّغة العربية وقواعدها علمان:

أحدهما: علم الأُصول... وثانيهما: علم الرجال؛ وذلك لأنّ جملةً من الأحكام الشرعية وإن كانت تُستفاد من الكتاب إلّا أنّه أقلّ قليل، وغالبها يُستفاد من الأخبار المأثورة عن أهل البيت (عليهم السّلام)»[٢٦].

ويُستنتج ممّا تقدم أنّ الاجتهاد يتوقّف على مقدّمات، ولكن بعض هذه المقدّمات يكون ذا صلةٍ مباشرةٍ بالاستنباط، وبعضها يكون له صلة بالاستنباط، ولكن صلته غير مباشرةٍ.

فمن المقدمات ذات الصلة المباشرة، معرفة الأحكام الشرعية من القرآن والسنة والعلوم المرتبطة بها، كالعلم بآيات الأحكام، وعلم الحديث والرجال وأُصول الفقه، وكذلك علوم اللغة العربية.

أمّا المقدمات التي لا تتصل صلةً مباشرةً بالاستنباط الفقهي، فمن قبيل العلوم البشرية كعلم الفلسفة والمنطق، بل على رأي السيد الخوئي لا يتوقف الاستنباط على تلك العلوم، إذ قال في معرض الحديث عن ذلك: «وأمّا علم المنطق فلا توقّفَ للاجتهاد عليه أصلاً؛ لأنّ المهم في المنطق إنّما هو بيان ما له دخالةٌ في الاستنتاج، من الأقيسة والأشكال، كاعتبار كلية الكبرى، وكون الصغرى موجبة في الشكل الأوّل، مع أنّ الشروط التي لها دخلٌ في الاستنتاج ممّا يعرفه كلّ عاقلٍ، حتى الصبيان؛ لأنّك إذا عرضت . على أيّ عاقل . قولك: هذا حيوان، وبعض الحيوان مؤذٍ، لم يتردّد في أنّه لا ينتج: إنّ هذا الحيوان مؤذٍ، وعلى الجملة: المنطق إنّما يحتوي على مجرّد اصطلاحات علمية لا تمسّها حاجة المجتهد بوجهٍ؛ إذ ليس العلم به ممّا له دخلٌ في الاجتهاد بعد معرفة الأُمور المعتبرة في الاستنتاج بالطبع»[٢٧].

كما أنّ هناك علوماً أُخرى قد يحتاجها الفقيه . ولا خلاف في عدم ارتباطها المباشر بالاستنباط الفقهي . كالعلوم ذات الصلة بالمجتمع كعلم الاجتماع، وعلوم الفلك، والعلوم المستحدثة والأحكام المتعلّقة بها.

أمّا فيما يرتبط بموضوع البحث وهو (النقد الرجالي) فكما تبيّن، فإنّه من المقدمات القريبة ذات الصلة المباشرة بالاستنباط والاجتهاد، إذ لا بدّ للفقيه أن يكون ذا درايةٍ واطلاعٍ في هذا المجال، بل لا بدّ له من اتقانه ، وعن ذلك يقول السيد الخوئي بعد ذكره لجملة من العلوم التي تكون من مقدمات الاجتهاد: «والمتحصّل: أنّ علم الرجال من أهمّ ما يتوقف عليه رحى الاستنباط والاجتهاد، وأما غير ما ذكرناه من العلوم فهو فضل لا توقّفَ للاجتهاد عليه»[٢٨].

ولما لهذه الصلة المباشرة للنقد الرجالي بالاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية، اهتمّ العلماء بدراسة هذا العلم وتتبّع أحوال الرواة، ومحاولة سدّ بعض الثغرات والفجوات في هذا المجال، فقد أدي . مثلاً . حصر التوثيق والتضعيف بالفتاوى الرجالية عند القدماء إلى إهمال جملةٍ من الرواة المهملين، الذين إمّا ذكروا في الكتب الرجالية القديمة ولم يُحكم عليهم بحكمٍ رجالي، أو لم يُذكروا أصلاً؛ وأبرز هذه الكتب هو رجال النجاشي، إذ اختصّ بذكر الرواة أصحاب المصنفات، أمّا القسم الآخر من الكتب، فإمّا كان مجرد فهارس لأسماء الرواة، أو كان لذكر الروايات التي ورد فيها أحكام بحقّ بعض الروايات من قبل المعصومين (عليهم السلام).

إذاً؛ بناءً على سلوك مسلك الاعتماد على التوثيقات والتضعيفات الصادرة من قبل القدماء كونها توثيقات حسية . على فرض ثبوتها . سوف تُهمل وتُترك الكثير من الروايات التي رواتها إما لم يحكم عليهم في كتب الرجال القديمة، أو لم يذكروا من أصل. لذلك ولأجل معالجة هذه المشكلة برز مسلك تجميع القرائن، الذي حاول العلماء من خلاله أن يعالجوا هذه المشكلة، وذلك بفتح باب النقد الرجالي، وعدم حصره بالتوثيقات والتضعيفات الرجالية لدى القدماء، من خلال تجميع القرائن حول الرواة للوصول إلى درجة من الوثوق، بحيث يتولّد اطمئنانٌ بحالهم، إمّا بالتوثيق أو التضعيف.

كما وأشار بعض العلماء إلى لابدّية الاجتهاد والفحص عن حال الرواى، واستفراغ الوسع في ذلك، فمن ذلك ما ذكره المحقّق الداماد . مثلاً . إذ قال: «ينبغي للماهر في هذه الصناعة ومَن وهبه الله تعالى أحسنَ بضاعةٍ تدبُّر ماذكروه [أي الرجاليون

القدماء]، ومراعاة ما قرّروه؛ فلعلّه يظفر بكثيرٍ ممّا أهملوه، ويطّلع على توجيه في المدح والقدح قد أغفلوه»[٢٩].

وما قاله العلّامة المامقاني أيضاً: «وبالجملة؛ فحيث كانت الحاجة إلى علم الرجال من باب المقدميّة لتحصيل الاطمئنان بالحكم الشرعي واستفراغ الوسع في ذلك، لزم المجتهد استفراغ وسعه في أحوال الرجال أيضاً، ولم يجز له الاعتماد على تصحيح الغير مع إمكان مباشرة التصحيح له»[٣٠].

واختار العلّامة الفاني الأصفهاني ذات الرأي قائلاً: «قد يرد تضعيفٌ في حقِّ شخصٍ ما، مع أنّنا نلتزم بوثاقته والعمل برواياته؛ نظراً لملاحظة القرائن والأحوال المرتبطة بذلك الشخص، وحمل ما ورد فيه من تضعيف . مثلاً . على صورة ضعف العقيدة وفسادها وما شابه ذلك»[٣١].

وقد تبع الشيخ محمد السند هذا المسلك، وتوسّع فيه، ودعا إلى ترك التقليد في علم الرجال قائلاً: «وهناك مَن اجتهد في تجميع القرائن والشواهد والقصاصات في معرفة حال الراوي، وبالغ جهده في تحليلها وتركيبها، ولم يكتفِ بفتاوى بعض المتقدمين من أصحاب المدرسة الخاصّة في الرجال، ولم يغفل عن سائر المدارس والمباني... ولكن نشأ وترعرع في جانب هؤلاء منهجٌ ومدرسةٌ اعتمدت على التقليد في الجرح والتعديل، مع أنّه أخطر من سائر فصول علم الرجال، وقد عنوا أنفسهم في الاجتهاد في تلك الفصول: كتمييز المشتركات والطبقات، وغير ذلك، وجهودهم في ذلك مشكورةٌ».

فيُلاحظ أنّ الشيخ السند يردّ على مَن اختاروا التقليد في هذا الباب (الجرح والتعديل)، حتى وإن اجتهدوا في أبواب وفصول أُخرى، ويناصر المسلك القائل بالاجتهاد في تجميع القرائن والشواهد في معرفة حال الراوي، ويرى أنّ ترك الاجتهاد في النقد الرجالي، «والاعتماد على آراء جماعةٍ معدودةٍ ممَّن ألّف في الرجال مستقلّاً في القرن الرابع والخامس، وغمض العين عن آراء غيرهم ممّن هو أقدم وأضبط وأعرف بأحوال الرواة . تحت ذريعة عدم وصول كتبهم إلينا أو عدم تأليفٍ مستقلٍ منهم في علم الرجال . وكذا الغفلة عن عشرات القرائن الأُخرى... أحدث إرباكاً في تصحيح التراث الديني، ولا سيما في ما هو مرتبط بالعقيدة والمعرفة»[٣٢].

كما أنّ كثرة الاعتماد على الفتاوى الرجالية القديمة، وجعلها تمام الحجّة في معرفة أحوال الرواة أدّى إلى تضييع الكثير من التراث الديني، وإغلاق الباب أمام الخوض في كثير من المرويات ذات المضامين والمعارف العالية في تراث المعصومين (عليهم السلام)، إذ «لا يُؤخذ بروايةٍ ولا يُعتقد بمعتقد إلّا إذا سلم من طعن ونقد تلك المدرسة في رواية صاحب ذلك الأصل والكتاب المشتمل على هذه المعارف الغامضة العالية، لا سيما إذا علمنا أنّ أكثر الآراء في الجرح والتعديل سواء عند العامّة أو الخاصّة إنما نشأت من دراسة مضمون مرويات وكتب ذلك الراوي»[٣٣]، فكيف يمكن لذات الآراء أن تردّ مرويات ذلك الراوي!

. مفهوم الاجتهاد في الرجال عند الشيخ محمد السند

بعد أن تبيّن أنّ الشيخ السند اختار مسلكاً سلكه جملةٌ من العلماء وهو مسلك الاجتهاد في تجميع القرائن والشواهد للوصول إلى معرفة حال الراوي، لا بأس ببيان مفهوم الاجتهاد عند الشيخ السند، وكيفية العمل به، وبعض ما يتعلّق به:

إنّ المراد من الاجتهاد في علم الرجال عند الشيخ هو: الاعتماد على جملة من المناهج التي تتضمّن مواد رجالية متعدّدة، إذ يمكن أن تُظهر هذه المناهج جوانب عديدة من شخصية الراوي، يمكن أن تؤدّي إلى الكشف عن حال الراوي وشخصيته، وإمكانية الاعتماد على مروياته، كلّ ذلك من خلال دراسة مضامين مروياته، وطبقته، وبيئته الأُسرية، وموقعه العلمي، وكثرة النقل عنه، وغير ذلك من القرائن التي تشكل ملامح شخصية الراوي من جانب إمكانية الاعتماد عليه[٣٤].

كما أشار الشيخ محمد السند إلى نقطةٍ مهمة وهي: عند البحث في القرائن لا بدّ من مراعاة المجموع لا كلّ قرينة على حدة، وذلك البحث في المقام عن العناصر «التي تشكّل حسن الظاهر والذي هو أمارةٌ على العدالة والوثاقة. وحسن الظاهر عبارةٌ عن مجموعٍ من العناصر في سلوك الشخص مجتمعة، كاشفةٌ عرفاً وشرعاً عن صفة الوثاقة أو ملكة العدالة. فالبحث فيها مجموعيٌّ بتراكم هذه القرائن والعناصر ليتشكّل من المجموع منها أمارة حسن الظاهر»[٣٥]، وأمّا ما شاع في بحوث علم الرجال من دراسة كلّ قرينة على حدة، فذلك لتحديد ما تولّده كلّ قرينة في نفسها من درجة احتمالية، والتي يتمّ ضمها إلى غيرها من القرائن الأُخرى.

نظير هذا البحث ما بحثه الفقهاء في والأُصوليون في جملةٍ من المباحث، إذ بحثوا عن الأمارات من قبيل: قول اللغوي والقراءات وغيرها من القرائن والأمارات التي لا تكون حجّةً بذاتها ومستقلة، ولم يكن ذلك إلّا لتحديد «مدى دلالتها ومقدار كاشفيتها، رغم أنّها حجةٌ غير مستقلّةٍ وليس ذلك إلّا لأجل تبيان التحليل الموضوعي لمقدار أماريتها، بحيث لو انضمّ إليها بقيّة الأمارات غير المعتبرة تتصاعد درجة ونسبة الاحتمال إلى حدّ الاطمئنان، وفق ميزانٍ موضوعيٍّ تحليليٍّ منضبط، ومعيارٍ تفصيليٍّ لا إجمالي مبهم. فالبحث التحليلي في الأمارات كما ينفع في اعتبار الظن الخاصّ كذلك هو لازمٌ في الظنون العامّة التي يكون اعتبارها من باب تحصيل الاطمئنان»[٣٦].

إذاً وبناءً على ما تقدّم، فإنّ البحث التحليلي عن القرائن التي تولّد الاطمئنان يكون على مراحل:

الأُولى: مراجعة أقوال الرجاليين القدماء والمتأخرين حول المفردة.

الثانية: معرفة بيئة الراوي العلمية وتحديد طبقته والوسط الذي كان يعيش فيه.

الثالثة: ملاحظة صفات مضامين مروياته، والموارد التي يكثر الرواية فيها.

الرابعة: منزلته العلمية، هل كان صاحب تأليف أو لا؟

الخامسة: مراجعة المفردة في الكتب الأُخرى ككتب المشيخات وكتب الحديث وكتب الفوائد، وكتب التاريخ والسير، وكلّ ما يمكن أن يتحصل فيه أيُّ شاردةٍ وواردةٍ تنفع في الوصول إلى حال الراوي.

وبعد طي هذه المراحل، ومتابعة المفردة الرجالية متابعةٍ دقيقةٍ، يتمّ إجراء جملة من التحليلات من خلال ضمّ ما تمّ تحصيله إلى بعض، ودراسته دراسةً فاحصةً، والتأكّد من عدم تعارضه مع بعض، ليمكن أن ينضم بعضه إلى بعض؛ ليشكّل قرينةً قويةً ترفع النسبة الاحتمالية لحال الراوي سواء الاعتماد أو عدمه[٣٧].

ومن خلال هذا التحليل والفحص يمكن تصحيح جملة من الروايات التي أُغفل البحث عنها؛ وذلك بسبب وجود مهملٍ في سندها، فينعكس هذا الأمر بطبيعة الحال على الاستنباط الفقهي، إذ سوف تزيد المصادر الروائية المعتبرة لدى الفقيه، ولا يكون في

ضيقٍ من أمره، فيقوم بمراجعة تلك الروايات وحلّ الكثير من المشاكل التي تواجهه في طريق استنباطه الأحكام الشرعية، والتي قد يتوقّف فيها ولا يمكنه أن يخرج فيها بحكم، فيضطرّه الأمر إمّا بالتوقف في المسألة، أو الاحتياط فيها. وهذا البحث . لو تمّ . تكون ثماره مفيدةً ونافعةً في هذا المجال.

ويمكن القول: إنّ الفقيه عندما يريد الاجتهاد في حكمٍ ما، يقوم بتهيئة المقدمات لذلك، ومن تلك المقدمات: المادة الرجالية . أي وثاقة الرواة الواقعين في طريق الرواية التي فيها الحكم . من خلال دراسة المفردات الرجالية في مواطنها، ومتابعة ما وفّره الرجاليون القدماء من معلوماتٍ حولها، فإنّ مهمة الرجالي هي جمع المعلومات وتتبّعها، ويبقى التحليل والاستنتاج والخروج بنتائج من وظيفة مَن يحتاج إلى تلك المواد، كالفقيه المجتهد مثلاً، و «هذا التفكيك بحسب وظائف العلوم لا يعني القول بامتناع توفّر الأهليّة والإحاطة بعدّة من العلوم في الباحث الرجالي، أي قدرته على التحليل والاستنتاج من جهة كونه متضلّعاً في الفقه أو في علم الكلام أو علوم أُخرى؛ فالتفكيك في الرجالي لا بحسب شخصه عن أشخاص آخرين بل بحسب علمه عن علوم أُخرى»[٣٨].

ويحظى الاجتهاد والتحليل الرجالي بأهمّيةٍ كبيرةٍ في استنباط الأحكام الشرعية، حتى وإن اختلف الفقيه باستنتاجه مع ما توصّل إليه الرجالي من نتيجةٍ في بحثه لحال أحد الرواة، ما دام بحثه مبنياً على أُسس وموازين موثوقة ومتسالم عليها . أو أنّ الاختلاف فيها قليلٌ . وتتبّع المصادر الصحيحة، من قبيل كتب الحديث والرجال وما يرتبط بالأسانيد، وكتب المشيخات والتاريخ وغير ذلك من المصادر النافعة في هذا المجال؛ إذ «إنّ موادّ علم الرجال ليست حبيسةً ولا مقتصرةً على كتب الرجاليين، فضلًا عن حصر النتائج الرجالية والآراء في الجرح والتعديل على فتاوى الرجاليين، وهذا التفكيك والتمييز المنهجي بالغ الخطورة لإحياء عملية الاجتهاد والاستنباط في أهمّ الأبواب الاجتهادية في علم الرجال وهو باب الجرح والتعديل»[٣٩].

المطلب الثالث: نموذجٌ تطبيقيٌّ للاجتهاد الرجالي عند الشيخ محمد السند

بحث الشيخ محمد السند في دراسةٍ مجموعةً من الرواة المجاهيل والضعاف، وذلك في الفصل السادس من كتابه (الاجتهاد والتقليد في علم الرجال)، كدراسةٍ تطبيقية لما

أسّس له من قواعدَ وأُسس للبحث عن أحوال الرواة، وسيستعرض البحث نموذج من هذه الدراسة: وهو التابعي جابر بن يزيد الجعفي.

وهو جابر بن يزيد بن الحارث بن عبد يغوث بن كعب بن الحارث بن معاوية بن وائل بن مرار بن جعفي، كنيته أبو عبد الله أو أبو محمد الجعفي، تابعي، تُوفي سنة ثمان وعشرين ومائة[٤٠]، ذكره البرقي في أصحاب الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام)[٤١].

ذكر الشيخ المفيد روايةً في كتابه الاختصاص توضّح منزلة جابر، قال: «فقال المفضل للصادق (عليه السلام): يابن رسول اللَّه، فما منزلة جابر بن يزيد منكم؟ قال: منزلة سلمان من رسول اللَّه (صلى الله عليه و آله)»[٤٢].

وأورد الكشي فيه عدّة روايات، منها:

١. قال: عن«حمدويه وإبراهيم، قالا: حدّثنا محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم عن زياد بن أبي الحلال، قال: اختلف أصحابنا في أحاديث جابر الجعفي، فقلت لهم: أسأل أبا عبد الله (عليه السلام)، فلمّا دخلت ابتدأني، فقال: رحم الله جابر الجعفي كان يصدق علينا، لعن الله المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا»[٤٣].

٣. عن «حمدويه، قال: حدثنا يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن عبد الحميد بن أبي العلا، قال: دخلت المسجد حين قُتل الوليد، فإذا الناس مجتمعون، قال: فأتيتهم فإذا جابر الجعفي عليه عمامة خزٍّ حمراء، وإذا هو يقول: حدّثني وصي الأوصياء ووارث علم الأنبياء محمد بن علي (عليه السلام). قال: فقال الناس: جُنّ جابر جُنّ جابر»[٤٤].

وصفه النجاشي بالاختلاط، وذكر أنّ مَن يروون عنه مغموزٌ فيهم، وذكر له مجموعة من الكتب، منها: التفسير، والنوادر، والفضائل، والجَمل..[٤٥].

وذكره الشيخ الطوسي في الرجال في أصحاب الإمامين الباقر والصادق (عليهما السلام) ولم يبين حاله، وذكره في الفهرست وذكر أن له أصلاً وكتاب التفسير وذكر طريقه إليهما[٤٦].

وقد وثّقه ابن الغضائري في كتابه الرجال، قائلاً: «جابر بن يزيد، الجعفي، الكوفي. ثقةٌ في نفسه، ولكن جلّ مَن يروي عنه ضعيفٌ، فممَّن أكثر عنه من الضعفاء: عمرُو بن شمر الجعفي، ومفضل بن صالح، والسكوني، ومنخل بن جميل الأسدي»[٤٧].

ذكره العلّامة في الخلاصة في القسم الأوّل الذي خصصه لمَن يعتمد عليهم، وذكر أقوال الأعلام القدماء فيه، وتوقف فيما يرويه عمّن غُمز فيهم، أمّا في نفسه فهو عنده ثقة.

. أمّا ما أورده الشيخ محمد السند في بيان حال جابر الجعفي:

فبعد أن استعرض الآراء والأقوال الواردة فيه من قبل القدماء، بدأ بتجميع القرائن على وثاقته من خلال عرض الروايات الواردة فيه، وبيان المواطن التي فيها دلالات على علوّ منزلته ومكانته عند الأئمة (عليهم السلام) مبيناً ذلك من خلال التحليل والاستنتاج، فمثلاً استنتج من بعض الروايات بعض القرائن التي توصل إلى الوثوق والاطمئنان بحسن حال جابر، إن لم نقل وثاقته[٤٨]، ومن هذه القرائن:

١. دعوته لمقام أهل البيت (عليهم السلام) الغيبي، وقد وردت روايات عدّة في ذلك، منها:

أ. ما ذكره الشيخ الكشي والشيخ الطبرسي، ضمن فضائل الإمام الباقر (عليه السلام)، قال: «كان جابر بن يزيد الجعفي إذا روى عن محمد بن علي (عليه السلام) شيئاً يقول: ووارث علم الأنبياء محمد بن علي (عليه السلام)»[٤٩].

ب . بين أنّ هذا الحديث ترويه العامة أيضاً عنه، ويعدّونه من أسباب الجرح فيه، لأنّه متمحّض بالتشيع، فقد رواه مثلاً العقيلي، قال: «حدثنا بشر قال: حدثنا الحميدي قال: سمعت ابن أكثم الخراساني قال لسفيان: أرأيت يا أبا محمّد الذين عابوا على جابر الجعفي قوله: حدثني وصي الأوصياء؟ فقال سفيان: هذا أهونه»[٥٠]. وغير ذلك من المصادر التي تناولت روايات تضمّنت مثل هذه المعاني.

وقد استنتج الشيخ السند من مجموع هذه الروايات اشتهار هذا الموقف عن جابر، وأنّه يعدّ أوّل مَن أفصح بهذا المقام لأهل البيت (عليهم السلام) أمام الملأ بعد فاجعة كربلاء، مع ما كان يتمتّع به من مكانةٍ عاليةٍ، وشخصيةٍ بارزةٍ بين أهل الكوفة، ثمّ

استنتج قائلاً: «أقول: ويُعلم من ذلك أنّ جابراً قد أصرّ بقوّة على نشر مقام الوصاية الغيبيّة لأهل البيت (عليهم السلام) عند العامّة والخاصّة، وهذه المعرفة والمعارف يعدّ جابر الجعفي من السابقين في هذا المضمار في جيل كبار التابعين»[٥١].

٢. كثرة تحمّله لأسرار ومعارف أهل البيت (عليهم السلام)، وأنّه من أبواب الإمام (عليه السلام)

من قرائن الوثاقة والحسن هو كون الراوي صاحب سرِّ المعصوم (عليه السلام)، وكونه من أبواب المعصوم (عليه السلام)، كما مرّ بيان ذلك في الفصل الأوّل، وقد تمتّع جابر بهذه الصفات، وقد بيّن الشيخ محمد السند ذلك من خلال استشهاده ببعض الروايات التي تشير إلى ذلك، منها:

أ . ما رواه الشيخ المفيد في الاختصاص عن الإمام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، في حديثٍ للمفضل يسأل فيه الإمام عن جابر، قال: «فقال المفضل للصادق (عليه السلام): يابن رسول اللّه، فما منزلة جابر بن يزيد منكم؟ قال: منزلة سلمان من رسول اللّه (صلى الله عليه و آله)»[٥٢].

ب . وأورد محمد بن جرير الطبري صاحب دلائل الإمامة في حياة الإمام الباقر (عليه السلام): أنّ جابرَ بن يزيد كان باب الإمام الباقر (عليه السلام)[٥٣].

ج . قال ابن شهرآشوب في المناقب في الفصل الذي عقده لبيان أحوال الإمام الباقر (عليه السلام): «في أحوال الإمام الباقر (عليه السلام) وتاريخه، وبابه جابر بن يزيد الجعفي»[٥٤].

د . ما ذكره الميرزا النوري في الخاتمة قال: وروى الحسين بن حمدان عن أحمد بن يوسف بن محمّد عن أبي سكينة عن عمرو بن الزهير عن الصادق (عليه السلام) قال: «إنّما سمّي جابر لأنّه جبر المؤمنين بعلمه، وهو بحرٌ لا ينزح، وهو الباب في دهره، والحجّة على الخلق من حجّة اللّه أبي جعفر محمد بن علي (عليه السلام)»[٥٥].

ثمّ قال الشيخ محمد السند معلقاً على هذه الروايات: «ولا يخفى أنّ الباب هو درجةٌ من الاختصاص بهم، وتحمّل العلوم عنهم بنحوٍ خاص»[٥٦].

٣. الاختلاف في الاتجاهات الفكرية أدّى إلى القدح في جابر

ذهب الشيخ محمد السند إلى أنّ قول النجاشي بأنّ الشيخ المفيد «قلّ ما يورد عنه [أي عن جابر] شيئاً في الحلال والحرام»[٥٧]، فيه دلالةٌ على أنّ اهتمامه بروايات المعارف والأسرار كان شديداً حتى اشتُهر بها، وهذا ليس سبباً يؤدّى إلى القدح به[٥٨].

كما أنّ نسبة الاختلاط له التي وصفه بها النجاشي[٥٩] . أيضاً . يمكن أن تكون بسبب ادعاءه الجنون، وذلك ليهرب من عيون السلطات، كما تشير رواية الكشي إلى ذلك، إذ روى عن «نصر بن الصباح، قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، قال: حدثنا علي بن عبد الله، قال: خرج جابر ذات يوم وعلى رأسه قوصرةٌ، راكباً قصبةً، حتى مرّ على سكك الكوفة، فجعل الناس يقولون: جُنّ جابر جُنّ جابر! فلبثنا بعد ذلك أياماً، فإذا كتاب هشام قد جاء بحمله إليه. قال: فسأل عنه الأمير، فشهدوا عنده أنّه قد اختلط، وكتب بذلك إلى هشام فلم يتعرّض له. ثمّ رجع إلى ما كان من حاله الأوّل»[٦٠].

وممّا يؤيد ذلك هو ذيل الرواية، وهو قوله: «ثمّ رجع إلى ما كان من حاله الأوّل»، فإنّ تحوّله بين ليلة وضحاها من عاقلٍ إلى مجنونٍ ثمّ رجوعه إلى وضعه السابق بعد هلاك هشام يساعد على هذا التفسير.

وذكر الشيخ محمد السند أنّ مدرسة جابرٍ تميّزت عن مدرسة بقية الرواة من الفقهاء في الفروع، و«أنّ اختلاف المدارس والمناهج الفكرية لدى الأصحاب صار سبباً للقدح من أصحاب مدرسة في أصحاب مدرسة أُخرى»[٦١].

ثمّ استشهد على ذلك برواية الصفار التي يرويها بسندٍ عن محمد بن مسلم، قال: «دخلت عليه [أي على جابر] بعدما قُتل أبو الخطّاب قال: فذكرت له ما كان يُروي من أحاديثه تلك العظام قبل أن يُحْدثَ ما أَحْدثَ، فقال: فحسبك . واللّه . يا محمد أن تقول فينا يعلمون الحلال والحرام وعلم القرآن وفصل ما بين الناس. فلمّا أردت أن أقوم أخذ بثوبي فقال: يا محمد، وأيُّ شيءٍ الحلال والحرام في جنب العلم؟ إنّما الحلال والحرام في شيءٍ يسيرٍ من القرآن»[٦٢].

ثمّ علّق عليها قائلاً: «وهذا الحديثُ يشير بوضوحٍ إلى اختلاف المدارس الفكريّة لدى الرواة، وأنّ الأئمّة (عليهم السلام) كانوا يُلقون من علومهم ومعارفهم إلى الرواة على قدر تحمّلهم ومدرستهم الفكريّة، وأنّ عمدة المعارف والعلوم إنّما هي في غير الحلال والحرام»[٦٣].

٤. ما أشار إليه الأئمة (عليهم السلام) بأنّ جابراً كان من حملة الأسرار

من خلال دلالة قرينة كون الراوي من حملة أسرار المعصومين (عليهم السلام) على جانبٍ من جوانب الوثاقة في الراوي، استشهد الشيخ محمد السند ببعض الروايات التي تبيّن أنّ الأئمة (عليهم السلام) أشاروا إلى هذه المسألة في جابر، فمن ذلك ما رُوي عن جبريل بن أحمد، قال: «حدّثني محمد بن عيسى، عن عبد الله بن جبلة الكناني، عن ذريح المحاربي، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن جابر الجعفي وما روى؟ فلم يجِبني . وأظنّه قال: سألته بجمعٍ فلم يُجِبني . فسألته الثالثة؟ فقال لي: يا ذريح، دَعْ ذكر جابر؛ فإنّ السفلة إذا سمعوا بأحاديثه شنّعوا، أو قال: أذاعوا»[٦٤].

وبيّن أنّ مضمون هذه الرواية وغيرها من الروايات المشابهة، فيه دلالةٌ على أمرين:

«الأوّل: صيرورة تحمّل جابر الأسرار ومعاني التأويل من الباقر (عليه السلام) من المسلّمات في مذهب أهل البيت (عليهم السلام) نصّاً منهم (عليهم السلام) وتسالماً بين كبار الرواة.

الثاني: نظرة كبار الرواة أمثال زرارة وذريح وجميل بن درّاج وزياد بن أبي الحلال والمفضّل بن عمر بإكبار وإجلال إلى مقام جابر واختصاصه بهم (عليهم السلام)»[٦٥].

ويُفهم من قوله: (سألته بجمعٍ فلم يُجِبني)، أنّه سكت خوفاً على جابر، فيمكن أن يُستنتج من هذه الرواية ردٌّ على ما فُهم من الرواية التي أوردها الكشي، قال: «حدّثني حمدويه وإبراهيم ابنا نصير، قالا: حدّثنا محمد بن عيسى عن علي بن الحكم، عن ابن بكير، عن زرارة، قال: سألت أبا عبد الله (عليه السلام) عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قطّ إلّا مرةً واحدةً، وما دخل علي قطّ»[٦٦]. إذ يمكن أن يكون جواب الإمام الصادق (عليه السلام) هنا من باب التقية والخوف على جابر أيضاً، كما في

الرواية السابقة، لذلك قال أنّه لم يرَه عند أبيه الإمام الباقر (عليه السلام) إلّا مرةً واحدة، وإلّا فإنّ ظاهر هذا الكلام يخالف صريح كثير من الروايات والتي بيّنت كثرة الملاقاة بين جابر والإمام (عليه السلام) وكثرة روايته عنه[٦٧]. فيسقط أحد الأدلّة التي يكمن أن تساق لجانب ضعف جابر.

٥. التزامه بتعاليم الإمام (عليه السلام) وتسليمه لأوامره

بيّن الشيخ السند أنّ جابراً امتاز بالتسليم لما يُوكل إليه من قبل المعصوم (عليه السلام)، وهذا يعكس جانباً من جوانب الوثاقة في شخصيته، وقد استدلّ بما راواه الشيخ الكليني بسندٍ له عن «علي بن محمد، عن صالح بن أبي حماد، عن محمد بن أورمة، عن أحمد بن النضر، عن النعمان بن بشير، قال: كنت مزاملًا لجابر بن يزيد الجعفي، فلمّا أن كنّا بالمدينة دخل على أبي جعفر (عليه السلام)، فودّعه وخرج من عنده وهو مسرور، حتى وردنا الأخيرجة . أوّل منزل نعدل مِن فيد إلى المدينة . يوم الجمعة، فصلّينا الزوال، فلمّا نهض بنا البعير إذا أنا برجلٍ طوالٍ آدم، معه كتاب، فناوله جابراً، فتناوله فقبّله ووضعه على عينيه، وإذا هو من محمد بن علي إلى جابر بن يزيد، وعليه طينٌ أسودٌ رطب، فقال له: متى عهدك بسيّدي؟ فقال: الساعة. فقال له: قبل الصلاة أو بعد الصلاة؟ فقال: بعد الصلاة. ففكّ الخاتم، وأقبل يقرؤه ويقبض وجهه حتى أتى على آخره، ثمّ أمسك الكتاب، فما رأيته ضاحكاً ولا مسروراً حتى وافى الكوفة، فلمّا وافينا الكوفة ليلًا بتّ ليلتي، فلمّا أصبحت أتيته إعظاماً له، فوجدته قد خرج عليّ وفي عنقه كعاب قد علّقها، وقد ركب قصبةً، وهو يقول: أجد منصور بن جمهور أميراً غير مأمورٍ. وأبياتاً من نحو هذا، فنظر في وجهي ونظرت في وجهه فلم يقُل لي شيئاً ولم أقُل له، وأقبلت أبكي لما رأيته واجتمع عليّ وعليه الصبيان والناس، وجاء حتى دخل الرحبة، وأقبل يدور مع الصبيان، والناس يقولون: جُنّ جابر بن يزيد جُنّ. فواللّه ما مضَت الأيام حتى ورد كتاب هشام بن عبد الملك إلى واليه: أن أُنظر رجلًا يُقال له: جابر بن يزيد الجعفي، فاضرب عنقه وابعث إليّ برأسه. فالتفت إلى جلسائه، فقال لهم: مَن جابر بن يزيد الجعفي؟ قالوا: أصلحك اللّه، كان رجلًا له علمٌ وفضلٌ وحديثٌ، وحجّ فجُنّ، وهو ذا في الرحبة مع الصبيان على القصب يلعب معهم، قال: فأشرف عليه، فإذا هو مع الصبيان يلعب على القصب،

فقال: الحمد للّه الذي عافاني من قتله. قال: ولم تمضِ الأيام حتى دخل منصور بن جمهور الكوفة وصنع ما كان يقول جابر»[٦٨].

ومن خلال هذه الرواية وغيرها من رواياتٍ تحمل ذات المضمون، استنتج الشيخ السند عدّة أُمور[٦٩]، منها:

١. حظي جابر بن يزيد الجعفي بمنزلةٍ عاليةٍ؛ مما شكّل خطورةً بالغةً على الأُمويين، خصوصاً وأنّه من أبرز المروجين والمذيعين لمعارف وروايات أهل البيت (عليهم السلام).

٢. تجلّت مظاهر الطاعة الحقيقة للمعصوم (عليه السلام) في شخصية جابر، وذلك من خلال شدّة تسليمه لأمره (عليه السلام)، خصوصاً أنّه يُعدّ من الشخصيات الشيعية البارزة في مدينة الكوفة، «والتي يرمقها كبار رواة العامة بإجلالٍ خاصّ، فمع ما كان يتمتّع به من مرتبةٍ علميةٍ واجتماعيةٍ، إلّا أنّه سلّم للأمر المتوجّه إليه بالتظاهر بالجنون، فإنّه لا يتأتّى إلّا ممّن بلغ من الامتحان درجة كبيرة جدّاً»[٧٠].

٣. وقع على عاتق جابر دورٌ كبيرٌ بعد هلاك هشام بن عبد الملك من خلال إشهار معارف أهل البيت (عليهم السلام) ومقاماتهم، والتذكير بمنزلتهم ووصايتهم عن النبي (صلّى الله عليه وآله)، إذ كان في طليعة الذين قاموا بهذه المسؤولية الكبيرة، كما تذكر ذلك روايات الفريقين[٧١].

٤. رغم ما نُقل عن جابر ما كان منه من لعبه مع الصبيان . عندما كان يتظاهر بذلك ليتخفى عن النظام الأُموي . إلّا أن الأُمويين لم ينسبوا له الجنون بسبب ذلك، وإنّما نسبوا له الجنون بسبب ما كان يحدّث به حول مقامات أهل البيت (عليهم السلام)[٧٢]، مع أنّه عندما كان ينقلها كان قد ترك التظاهر بالجنون وذلك بعد موت هشام بن عبد الملك.

ولو أردنا محاكمة الأدلّة التي سيقت لتضعيف جابر، فتكون كالآتي:

١. ما ذكره النجاشي بحقه:

أ. أنّه مختلط، وقد تبيّن من خلال الروايات المتقدمة أنّ ذلك كان ادعاءً منه بطلب من الإمام الباقر (عليه السلام)، ليتمكّن من الخلاص من جلاوزة النظام الأُموي.

ب . أنّه قلما يروي في الحلال والحرام، وهذا لأنّه كان مهتماً بجانب المعارف والأسرار، وليس العلم كله مسائل الحلال والحرام، وأنّ قلة الراوية في هذا الباب لا يُعدّ من مضعفات الراوي.

ج . من روى عنه من الرواة مغموز فيهم وضعاف، وهذا لا يعني تضعيف الراوي ورد جميع مروياته، وإنما يُتوقف فيما يرويه عنه الضعاف، فلا يُعدّ هذا الأمر دليلاً على ضعفه

٢. الرواية المروية عن الإمام الصادق (عليه السلام) والتي يقول فيها: «ما رأيته عند أبي قطّ إلّا مرةً واحدةً، وما دخل علي قطّ»[٧٣]. فقد مرّ كيف أنّ هذا الكلام يمكن تخريجه بكونه صادراً من الإمام (عليه السلام) من باب الخوف على جابر، أي كان تغطية عليه حتى يبعد الأنظار عنه.

ولم يرِد بحقّه تضعيفٌ آخر، كما مرّ، والأدلة التي ساقها الشيخ محمد السند على وثاقته كثيرة، فلو أُريد حساب درجة الاحتمال في حاله، فإنّ كفّة الوثاقة هي التي ترجح، لأنّ القرائن التي تصبّ لصالحها أكثر وأمتن، أمّا القرائن التي سيقت لجانب الضعف فيه فهي كما مرّ أقلّ وأضعف وهي مردودة.

إذاً، فإنّ جابر بن يزيد الجعفي من أجلّاء الأصحاب والذين لهم مكانة عند الأئمة (عليهم السلام) ومن حملة الأسرار الذين اعتمد عليهم الإمام الباقر والصادق (عليهما السلام).

الخاتمة:

إنّ الاجتهاد في النقد الرجالي له الدور الكبير في استنباط الأحكام الشرعية، من خلال زيادة نسبة المصادر التي يستقى منها الحكم الشرعي، وذلك من خلال تصحيح جملة من الروايات التي كانت ضعيفة مهملة، بعد توثيق رواتها من خلال تجميع القرائن والشواهد ومراكمتها مع بعضها البعض للوصول إلى درجة الوثوق والاطمئنان بحال الرواة.

وإنّ الشيخ محمد السند قد اختار هذا المسلك، واعتمد عليه في طريق استنباطه للأحكام الشرعية، ودعا إلى ترك التقليد في النقد الرجالي؛ لأنّ نتيجتَه هدرُ التراث الروائي وضياعه في وقتٍ نحن بأمسّ الحاجة له.

الهوامش:

(١) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٢٣.

(٢) الطوسي، محمد بن الحسن، العدة: ج١، ص١٤٩ . ١٥١.

(٣) الاسترابادي، محمد بن علي، منهج المقال (فوائد الوحيد البهبهاني): ج١، ص٧ . ٨.

(٤) المعلومات الواردة في هذا المطلب (بخصوص حياة الشيخ محمد السند وسيرته العلمية) مأخوذةٌ من موقعه على شبكة المعلومات (الإنترنت). ظ: السيرة الذاتية للشيخ محمد السند، الموقع الإلكتروني لسماحة آية الله الشيخ محمد السند على الإنترنت: .http://m-sanad.com/ar/cv

(٥) السيرة الذاتية للشيخ محمد السند، الموقع الإلكتروني لسماحة آية الله الشيخ محمد السند على الإنترنت:

http://m-sanad.com/ar/cv

(٦) ظ: الفاني، علي، بحوث في فقه الرجال: ص٣٦.

(٧) ظ: السيرة الذاتية للشيخ محمد السند، الموقع الإلكتروني لسماحة آية الله الشيخ محمد السند على الإنترنت:

http://m-sanad.com/ar/cv

(٨) السند، محمد، بحوث في مباني علم الرجال: ص٨٦.

(٩) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٩

(١٠) ظ: الاسترابادي، محمد بن علي، منهج المقال: ج١، ص٧ . ٨، (مقدمة الوحيد البهبهاني). المحقق الداماد، محمد باقر، الرواشح السماوية: ص١٠٤ . ١٠٥. النوري، حسين، خاتمة المستدرك: ج٧، ص٧٧. المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال: ج١، ص١٦١.

(١١) ظ: السند، محمد، بحوث في مباني علم الرجال: ص٨٥ . ٨٩.

(١٢) السند، محمد، بحوث في مباني علم الرجال: ص٨٨.

(١٣) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين: ج٣، ص٣٨٦.

(١٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح، ج٢، ص٤٦١. ظ: ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب: ج٣، ص١٣٣.

(١٥) ابن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة: ج١، ص٤٨٦.

(١٦) المحقِّق الحلي، جعفر بن الحسن، معارج الأُصول: ص١٧٩.

(١٧) الحائري، محمد حسين، الفصول الغروية: ص٣٧٨. الحكيم، محمد تقي، الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص٥٦١.

(١٨) الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات: ص١٢.

(١٩) عبد المنعم، محمود عبد الرحمن، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: ص٦٤.

(٢٠) ظ: المحقق الحلي، جعفر بن الحسن، معارج الأُصول: ص١٧٩. الغروي، علي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الخوئي): ص١٢ . ص١٥.

(٢١) ليس المقصود المجتهد بالمعنى الخاص (الجامع للشرائط)، وإنّما المراد منه اسم الفاعل، أي مَن يقوم بهذا النوع من الاجتهاد.

(٢٢) ظ: الحكيم، محمد تقي، الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص٥٦٩.

(٢٣) ظ: م. ن: ص٥٧١.

(٢٤) ظ: الحكيم، محمد تقي، الأُصول العامّة للفقه المقارن: ص٥٧١. الغروي، علي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الخوئي): ص١٥.

(٢٥) ظ: الفاضل التوني، عبد الله بن محمد، الوافية في أُصول الفقه: ص٢٥٠ . ٢٦١.

(٢٦) الغروي، علي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الخوئي): ص١٢ . ص١٥.

(٢٧) الغروي، علي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الخوئي): ص٢٥

(٢٨) الغروي، علي، التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الخوئي): ص١٢ . ص١٥.

(٢٩) المحقّق الداماد، محمد باقر، الرواشح السماوية: ص١٠٦.

(٣٠) المامقاني، عبد الله، تنقيح المقال: ج١، ص١٦١ . ١٦٢.

(٣١) الفاني، علي، بحوث في فقه الرجال: ص٣٦.

(٣٢) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص١٣.

(٣٣) م. ن: ص١٤.

(٣٤) ظ: السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٢٦.

(٣٥) م. ن: ص٢٨٣.

(٣٦) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٢٨٥.

(٣٧) ظ: السند، محمد، بحوث في مباني علم الرجال: ص١٨٠ . ١٨١.

(٣٨) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص١٩١ . ١٩٢.

(٣٩) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص١٩٣.

(٤٠) ظ: النجاشي، أحمد بن علي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٢٨.

(٤١) ظ: البرقي، أحمد بن محمد، الرجال: ص٩، وص١٦.

(٤٢) المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص: ص٢١٦.

(٤٣) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٣٦.

(٤٤) م. ن: ج٢، ص٤٣٧.

(٤٥) ظ: النجاشي، أحمد بن علي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٢٨.

(٤٦) ظ: الطوسي، محمد بن الحسن، الأبواب (رجال الطوسي): ص١٢٩ . ١٧٦. الفهرست: ص٩٥.

(٤٧) الغضائري، أحمد بن الحسين، رجال ابن الغضائري: ص١١٠.

(٤٨) ظ: السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤١٩.

(٤٩) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٣٧. الطبرسي، الفضل بن الحسن، إعلام الورى بأعلام الهدى: ج١، ص٥٠٧. ظ: النيسابوري، محمد بن الفتال، روضة الواعظين: ص٢٠٣.

(٥٠) العقيلي، محمد بن عمرو، الضعفاء: ج١، ص١٩٤. ظ: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٣٨٣. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تهذيب التهذيب: ج٢، ص٤٣.

(٥١) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٢٣.

(٥٢) المفيد، محمد بن محمد، الاختصاص: ص٢١٦.

(٥٣) ظ: الطبري، محمد بن جرير، دلائل الإمامة: ص٢١٧.

(٥٤) ابن شهر آشوب، محمد بن علي، مناقب آل أبي طالب: ج٣، ص٣٤٠.

(٥٥) المحدّث النوري، حسين، خاتمة المستدرك: ج٤، ص٢١٣.

(٥٦) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٢٧.

(٥٧) النجاشي، أحمد بن علي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٢٨.

(٥٨) ظ: السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٢٧.

(٥٩) ظ: النجاشي، أحمد بن علي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص١٢٨.

(٦٠) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٤٢ . ٤٤٣.

(٦١) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٢٧.

(٦٢) الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ج١، ص٣٨٧.

(٦٣) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٢٨.

(٦٤) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٣٨ . ٤٣٩.

(٦٥) السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٢٩.

(٦٦) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٣٦.

(٦٧) ظ: م. ن: ج٢، ص٤٣٦، ص٤٣٧، وص٤٣٩ . ٤٤٢.

(٦٨) الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج١، ص٣٩٦ . ٣٩٧.

(٦٩) ظ: السند، محمد، الاجتهاد والتقليد في علم الرجال: ص٤٣٢ . ٤٣٣.

(٧٠) م. ن: ص٤٣٢.

(٧١) ظ: الصفار، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات: ص١٦٤، وص٢٥٨، وص٣١٧. الكليني، محمد بن يعقوب، الكافي: ج١، ص١٢٣، وص٣٠٧، وص٤٤٢. الصدوق، محمد بن علي، الأمالي: ص٧٣. التوحيد: ص٢١، وص٧٢. النيسابوري، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم: ص١٦. الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٣٨١، وص٣٨٣. الجرجاني، ابن عدي، الكامل: ج٢، ص١١٤، وص١١٥.

(٧٢) ظ: الذهبي، محمد بن أحمد، ميزان الاعتدال: ج١، ص٣٨٣.

(٧٣) الطوسي، محمد بن الحسن، اختيار معرفة الرجال: ج٢، ص٤٣٦.

المصادر والمراجع:

الاسترابادي، محمد بن علي (ت١٠٢٨هـ)

١. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال، مع تعليقة وفوائد الوحيد البهبهاني، ط١، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم . إيران، ١٤٢٢هـ.

البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت٢٧٤هـ)

٢. الرجال، ط١،انتشارات جامعة طهران، طهران . إيران، ١٣٨٢هـ.

الجرجاني، عبد الله بن عدي (ت٣٦٥هـ)

٣. الكامل في ضعفاء الرجال، تح: الدكتور سهيل زكار، ط٣، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤٠٩هـ/١٩٩٨م.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (ت٣٩٣هـ)

٤. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور العطار، ط٤، دار الملايين، بيروت . لبنان، (د. ت).

الحائري، محمد حسين بن عبد الرحيم الطهراني (ت١٢٥٠هـ)

٥. الفصول الغروية في الأُصول الفقهية، (د. ط)، دار إحياء العلوم الإسلامية، قم . إيران، ١٤٠٤هـ.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ)

٦. تهذيب التهذيب، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

الحكيم، محمد تقي (ت١٤٢٣هـ)

٧. الأُصول العامّة للفقه المقارن (مدخل إلى دراسة الفقه المقارن)، ط٢، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) للطباعة والنشر، ١٩٧٩م.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)

٨. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تح: علي محمد البجاوي، ط١، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

السند، محمد

٩. الاجتهاد والتقليد في علم الرجال وأثره في التراث العقائدي، ط١، مؤسسة باقيات للنشر، قم . إيران، ١٤٣١هـ.

١٠. بحوث في مباني علم الرجال، ط٢، مؤسسة مدين للنشر، قم . إيران، ١٤٢٩هـ.

الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت٨١٦هـ)

١١. معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، (د. ط)، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ، القاهرة . مصر، (د. ت).

ابن شهر آشوب المازندراني، محمد بن علي (ت٥٨٨هـ)

١٢. مناقب آل أبي طالب، قُوبل على عدّة نسخ خطية من قبل لجنة من أساتذة النجف الأشرف، (د. ط)، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف . العراق، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م.

الصدوق، محمد بن علي (ت٣٨١هـ)

١٣. الأمالي، تح: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، ط١، مركز الطباعة والنشر في مؤسّسة البعثة، قم . إيران، ١٤١٧هـ.

١٤. التوحيد، تصحيح وتعليق: السيد هاشم الحسيني، (د. ط)، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم . إيران، (د. ت).

الصفار، محمد بن حسن بن فروخ (ت٢٩٠هـ)

١٥. بصائر الدرجات، تصحيح وتعليق وتقديم: حسن كوجه باغي، (د. ط)، منشورات الأعلمي، طهران، ١٤٠٤هـ.

الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت٥٤٨هـ)

١٦. إعلام الورى بأعلام الهدى، ط١، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم . إيران، ١٤١٧هـ.

الطبري، محمد بن جرير (من أعلام القرن الرابع الهجري)

١٧. دلائل الإمامة، تح: قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة، ط١، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، قم . إيران، ١٤١٣هـ.

الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت٤٦٠)

١٨. اختيار معرفة الرجال، تح: السيد مهدي الرجائي، (د. ط)، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم . إيران، ١٤٠٤هـ.

١٩. الأبواب (رجال الطوسي)، تح: جواد القيومي، ط١، مؤسسة النشر التابعة لجماعة المدرسين، قم . إيران، ١٤١٥هـ.

٢٠. العدة في أُصول الفقه، تح: محمد رضا الأنصاري، ط١، مؤسسة البعثة، قم . إيران، ١٤١٧هـ.

٢١. فهرست كتب الشيعة وأُصولهم وأسماء المصنفين وأصحاب الأُصول، تح: الشيخ جواد القيومي، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم . إيران، ١٤١٧هـ.

عبد المنعم، محمود عبد الرحمن

٢٢. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، (د. ط)، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، القاهرة . مصر، (د. ت).

العقيلي، محمد بن عمرو (ت٣٢٢هـ)

٢٣. كتاب الضعفاء الكبير، تح: عبد المعطي أمين قلعجي، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ١٤١٨هـ.

الغروي، علي

٢٤. التنقيح في شرح العروة الوثقى (تقريراً لأبحاث آية الله السيد أبو القاسم الخوئي)، ط٢، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي (قدس سره)، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

الغضائري، أحمد بن الحسين (من أعلام القرن الخامس الهجري)

٢٥. رجال ابن الغضائري، تح: السيد محمد رضا الجلالي، دار الحديث للطباعة والنشر، قم . إيران، ١٤٢٢هـ.

الفاضل التوني، عبد الله بن محمد (ت١٠٧١هـ)

٢٦. الوافية في أُصول الفقه، تح: السيد محمد حسين الرضوي، مجمع الفكر الإسلامي، قم . إيران، ١٤١٢هـ.

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ)

٢٧. معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، (د. ط)، مكتبة الإعلام الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)

٢٨. العين، تح: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، ط٢، مؤسسة دار الهجرة، قم . إيران، ١٤٠٩هـ.

الفاني، علي (ت١٤٠٩هـ)

٢٩.بحوث في فقه الرجال، ط٢، مؤسسة العروة الوثقى، برج البراجنة . لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

الكليني، محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ)

٣٠.الكافي، تح: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، ط٤، مطبعة حيدري، ١٤٠٧هـ.

المامقاني، عبد الله (ت١٣٥١هـ)

٣١.تنقيح المقال في علم الرجال، تح: الشيخ محيي الدين المامقاني، والشيخ محمد رضا المامقاني، ط١، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم . إيران، ١٤٣١هـ.

المحقّق الحلي، جعفر بن الحسن (ت٦٧٦هـ)

٣٢.معارج الأُصول، تح: محمد حسين الرضوي، ط١، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) للطباعة والنشر، قم . إيران، ١٤٠٣هـ.

المحقّق الداماد، محمد باقر (ت١٠٤١هـ)

٣٣.الرواشح السماوية، تح: غلام حسين قيصريه ها ونعمة الله الجليلي، ط١، دار الحديث للطباعة والنشر، قم . إيران، ١٤٢٢هـ.

المحدّث النوري، ميرزا حسين (ت١٣٢٠هـ)

٣٤.خاتمة مستدرك الوسائل، ط١، مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم . إيران، ١٤١٥هـ.

المفيد، محمد بن محمد بن النعمان (ت٤١٣هـ)

٣٥.الاختصاص، تح: علي أكبر الغفاري، السيد محمود الزرندي، ط٢، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . لبنان، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

ابن منظور الإفريقي، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ)

٣٦.لسان العرب، (د. ط)، نشر أدب الحوزة، قم . إيران، ١٤٠٥هـ.

النجاشي، أحمد بن علي (ت٤٥٠هـ)

٣٧.فهرست أسماء مصنفي الشيعة (رجال النجاشي)، تح: السيد موسى الشبيري الزنجاني، ط٥، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم . إيران، ١٤١٦هـ.

النيسابوري، محمد بن الفتال (ت٥٠٨هـ)

٣٨.روضة الواعظين، (د. ط)، منشورات الشريف الرضي، قم . إيران، (د. ت).

النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)

٣٩. الجامع الصحيح، (د. ط)، دار الفكر، بيروت . لبنان، (د. ت).

المواقع الإلكترونية

١. السيرة الذاتية للشيخ محمد السند، الموقع الإلكتروني لسماحة آية الله الشيخ محمد السند على الإنترنت: http://m-sanad.com/ar/cv